جدلية العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أطروحة تقدم بها الطالب

بشار احمد مصطفى

إلى مجلس معهـــد العلمين للدراســـات العليا
وهي جـــزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة
في العلوم السياسية / النظـــم السيـــاسية

بإشراف الأستاذ الدكتور

أحمد غالب محي الشلاه

١٤٤٧ هـ ٢٠٢٦

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

((يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنوا ادْخُلوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً))

صَدَقَ اللهُ العظيم

سورة البقرة:

الآية (٢٠٨)

الإهداء

إلى من اعترف بفضلهما العظيم علي

يامن اوقدا نبراس سبيلي وعلماني بان الحياة :

أخلاق كريمة

علم ينتفع به

وصبر جميل

(والداي الكريمان رحمهم الله)

إلى زوجتي وأبنائي

الى الاهل واصدقاء والاقارب الكرام

وكل من يكن لي المودة والاحترام

الباحث

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى الَه الطيبين الطاهرين وصحبه الغُر الميامين ....

لا يسعني وأنا أُنهي دراستي بفضل الله وحمده، إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا العمل بالقول أو الفعل أو بالنوايا الطيبة، وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الدكتور (أحمد غالب محي)، لما بذله من جهد علمي ومتابعة دقيقة خلال مدة إشرافه، إذ كان لملاحظاته وآرائه العلمية القيمة الفضل الكبير في إغناء البحث واخراجه بالشكل الذي عليه الآن، فجزاه الله خير الجزاء ووفقه في حياته العامة والعلمية والأكاديمية.

كما أتقدم ببالغ الشكر والامتنان إلى مؤسسة بحر العلوم الخيرية وعمادة معهد العلمين للدارسات العليا، وأخص بالذكر السيد العميد الأستاذ الدكتور (زيد عدنان العكيلي)، وإدارة قسم العلوم السياسية (الاستاذ الدكتور محمد ياس خضير)، والشكر موصول إلى اساتذتي كافة في قسم العلوم السياسية على ما وفروه لي من بيئة علمية محفزة ومصادر معرفية داعمة.

وكذلك اتقدم بالشكر والتقدير الى الأساتذة الأفاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة أطروحتي، وما سيبذلونه من الجهد في قراءتها وتقويمها وإبداء الملاحظات العلمية لإظهارها بصورتها الملائمة.

يقف الامتنان عاجزاً امام فضل زوجتي وابنائي واخوتي واخواتي، الذين كانوا نعم السند والعون، فلهم مني كل الحب والدعاء، الذين تحملوا غيابي وتحملوا مشاق هذه الرحلة، فكانوا مصدر الهامي وقوّتي.

الى زملائي الأعزاء، كل لحظة تعب وسهر قضيناها معاً، عبرت عن معنى الصداقة الحقيقية والتعاون المثمر، لكم مني جميعاً كل الحب والتقدير، وأسأل الله ان يوفقني لرد الجميل لكم يوماً ما.

واتقدم بالشكر الجزيل مثمناً جهود العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة العلوم السياسية/جامعة النهرين، ومكتبة العلوم السياسية / جامعة بغداد.

وأخيراً، أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من فاتني ذكرهم وأسهم ولو بكلمة طيبة في تذليل العقبات، وعذراً لمن فاتني ذكره .. والله ولي التوفيق ...

الباحث

المستخلص

تطرقت الدراسة إلى العلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة، بوصفهما مسارين متلازمين يتأثر كل منهما بالآخر تأثيراً مباشراً، إذ انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الدولة لا تستطيع أن تترسخ كمؤسسة فاعلة من دون قاعدة اجتماعية مندمجة ومتماسكة، كما أن الاندماج المجتمعي لا يتحقق بصورة

مستقرة إلا في ظل دولة قادرة على فرض سيادة القانون، وتحقيق العدالة، وضمان تكافؤ الفرص. وفي هذا السياق، تطبّق الدراسة هذه العلاقة على الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، في ضوء ما شهدته من تحولات سياسية وأمنية واقتصادية عميقة.

وفي هذا السياق، تناولت الدراسة مرتكزات الاندماج المجتمعي في العراق، التي تعد قاعدة موضوعية تتيح إمكانية إعادة بناء المجال الوطني على أسس أكثر تماسكاً، فالمجتمع العراقي يتضمن عناصر ثقافية وهوياتية واجتماعية واقتصادية مشتركة تشكل أرضية للاندماج، في حين تمتلك الدولة العراقية إطاراً دستورياً وقانونياً ومؤسساتياً وأمنياً واقتصادياً يمثل بدوره قاعدة بنيوية لإعادة بناء الدولة وترسيخ حضورها داخل المجتمع .

وقد تناولت الدراسة أبرز التحديات التي أعاقت مسار الاندماج وبناء الدولة، بما في ذلك الاختلالات الدستورية والمؤسسية، وضعف الأداء التنفيذي، وتعدد الفاعلين الأمنيين، واستمرار البطالة والفقر والنزوح، فضلاً عن تأثير الخطاب السياسي والديني في تكريس الانقسام أو معالجته. وفي المقابل، عرضت الدراسة مجموعة من سبل المعالجة المتكاملة، شملت إصلاح الإطار الدستوري وتعزيز الفصل بين السلطات، وتطوير المؤسسات، وإصلاح المنظومة الأمنية، إلى جانب تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ المواطنة الجامعة والهوية الوطنية.

وخلصت الدراسة إلى أن نجاح مشروع بناء الدولة في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرتها على تحقيق اندماج مجتمعي قائم على الثقة والمساواة وسيادة القانون، وأن أي خلل في أحد المسارين ينعكس سلباً على الآخر. ومن ثمّ فإن تحقيق الاندماج المجتمعي وتعزيز مسار بناء الدولة يتطلب رؤية إصلاحية شاملة تُفعّل العلاقة التبادلية بين الدولة والمجتمع ضمن إطار وطني جامع.

جدول المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١_٥**
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للاندماج المجتمعي وبناء الدولة	**٦_٥٩**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاندماج المجتمعي	**٣٣_٧**
المطلب الأول: مفهوم الاندماج المجتمعي وابعاده	**١٧_٧**
المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة بالاندماج المجتمعي	**٢٥_١٨**
المطلب الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة للاندماج المجتمعي	**٣٣_٢٦**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لبناء الدولة	**٥٩_٣٤**
المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة	**٤١_٣٤**
المطلب الثاني: جدليات ومستلزمات بناء الدولة	**٤٩_٤٢**
المطلب الثالث: المقاربات النظرية لبناء الدولة	**٥٩_٥٠**
الفصل الثاني: مدخل تأصيلي للعلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة	**١١٠_٦٠**
المبحث الأول: الاندماج المجتمعي كمدخل بنيوي في تعزيز مسارات بناء الدولة	**٨٧_٦١**
المطلب الأول: الاندماج المجتمعي وترسيخ الشرعية	**٦٨_٦١**
المطلب الثاني: الاندماج المجتمعي وتعزيز السلم الأهلي	**٨٠_٦٩**
المطلب الثالث :الاندماج المجتمعي وفاعلية مؤسسات الدولة وبسط السيادة	**٨٧_٨٠**
المبحث الثاني: أثر بناء الدولة في تعزيز الاندماج المجتمعي	**١١٠_٨٨**
المطلب الأول: علوية القانون والبيروقراطية العادلة كمدخل مؤسسي للاندماج المجتمعي	**٩٥_٨٩**
المطلب الثاني: بناء المؤسسات السيادية وفاعليتها في ترسيخ الاندماج المجتمعي	**٩٩_٩٦**
المطلب الثالث : دور سياسات إدارة التنوع في ترسيخ الاندماج المجتمعي	**١١٠_١٠٠**
الفصل الثالث: مرتكزات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣	**١٦٣_١١١**
المبحث الأول: مرتكزات الاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣	**١٣٦_١١٢**
المطلب الأول: المرتكزات الهوياتية والثقافية الجامعة بعد عام ٢٠٠٥	**١٢١_١١٣**
المطلب الثاني: المرتكزات الاجتماعية والديموغرافية	**١٢٩_١٢١**
المطلب الثالث: المرتكزات الاقتصادية	**١٣٦_١٢٩**
المبحث الثاني: مرتكزات بناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣	**١٦٣_١٣٧**
المطلب الأول: سيادة القانون في العراق بعد عام ٢٠٠٣	**١٤٣_١٣٧**
المطلب الثاني: ضمان التعددية والمشاركة والحقوق والحريات	**١٥٣_١٤٣**

المطلب الثالث: مأسسة المؤسسات غير الرسمية	١٥٤_١٦٣
الفصل الرابع: تحديات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل المعالجة	١٦٤_٢٣٠
المبحث الاول: تحديات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٦٥_١٩٧
المطلب الأول: التحديات السياسية والدستورية	١٦٥_١٧٥
المطلب الثاني: التحديات الامنية	١٧٥_١٨٤
المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٨٥_١٩٦
المبحث الثاني: سبل تعزيز الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٩٧_٢٣٠
المطلب الأول: سبل تعزيز الثقة بالمؤسسات وتوسيع المشاركة السياسية	١٩٧_٢١٠
المطلب الثاني: سبل إصلاح المنظومة الأمنية وبسط سيادة الدولة	٢١٠_٢١٨
المطلب الثالث: سبل تخفيض معدلات البطالة والفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي	٢١٨_٢٣٠
الخاتمة والإستنتاجات	٢٣١_٢٣٤
المصادر	٢٣٥_٢٦٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	أعداد الضحايا المدنيين منذ عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٢٥	١٧٧
٢	مؤشر مدركات الفساد للأعوام ٢٠٠٣_٢٠٢٥	١٩٠
٣	العوائل النازحة في العراق بحسب المحافظات ٢٠١٤ – ٢٠١٧	١٩٣
٤	مقترحات تعديل المواد الدستورية	١٩٩_٢٠٠
٥	العلاقة بين تعزيز الاندماج المجتمعي وبناء الدولة	٢٣٠

المقدمة

يحظى مفهوم الاندماج المجتمعي بمكانة متزايدة في الأدبيات الاجتماعية، والسياسية المعاصرة، بوصفه أحد المرتكزات البنيوية في تحليل استقرار المجتمعات الحديثة، وقدرتها على إنتاج أنماط حكم مستقرة وشرعية، فقد أظهرت دراسات بناء الدولة أن العلاقة بين الدولة، والمجتمع لا تُختزل في البعد المؤسسي، أو القانوني فحسب، بل تقوم في جوهرها على مستوى اندماج الأفراد والجماعات في إطار سياسي واجتماعي جامع، يوفّر أسس الانتماء، والقبول الطوعي بالسلطة، والامتثال للقواعد العامة.

وفي هذا السياق، لم يعد بناء الدولة يُفهم بوصفه عملية تقنية تقتصر على إنشاء المؤسسات، أو صياغة الدساتير، بل بات يُنظر إليه كمسار تراكمي مركّب، تتفاعل فيه الأبعاد السياسية ،والمؤسسية مع البنى الاجتماعية والثقافية، وقد أكدت المقاربات البنيوية والجدلية في دراسات بناء الدولة أن الاندماج المجتمعي يمثّل متغيّراً حاسماً في تفسير صحة بناء الدولة ، أو تعثر مسار البناء، سواء من حيث إنتاج الشرعية السياسية، أو ضمان الاستقرار المؤسسي، أم إعادة إنتاج وظائف الدولة الأساسية.

في المقابل، تُظهر الأدبيات نفسها أن نمط بناء الدولة، بما يتضمنه من خيارات دستورية، ونماذج حكم، وسياسات لإدارة التنوع، يؤثر بصورة مباشرة في تشكيل أنماط الاندماج المجتمعي، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة علاقة جدلية تفاعلية تكاملية ، فالدولة ليست كياناً منفصلاً عن المجتمع، بل نتاجاً تاريخياً ، وبنيوياً لتفاعلاته، كما أن المجتمع يعيد تشكيل أنماط اندماجه تبعًا لأداء الدولة ووظائفها.

وانطلاقًا من هذا، اكتسبت الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أهمية خاصة بوصفها نموذجًا لدولة شهدت تحوّلاً جذرياً في بنيتها السياسية، رافقته تحولات عميقة في أنماط الاندماج المجتمعي، إذ مثّل هذا التحول لحظة مفصلية أعادت صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأثارت تساؤلات جوهرية حول دور الاندماج المجتمعي في مسارات بناء الدولة، وكذلك حول أثر نمط بناء الدولة ذاته في إعادة تشكيل البنى الاجتماعية، والهويات، والانتماءات.

إذ شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات بنيوية عميقة طالت بنية الدولة والمجتمع على حدّ سواء، في سياق انتقال سياسي اتّسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، وأعاد تشكيل أنماط الحكم، والعلاقات الاجتماعية، وصيغ الانتماء والولاء، وفي خضم هذه التحولات، برز الاندماج المجتمعي بوصفه

أحد المفاتيح التفسيرية الأساسية لفهم مسارات بناء الدولة، ليس بوصفه نتيجة تلقائية للاستقرار السياسي، أو التنمية الاقتصادية، بل كعملية اجتماعية–سياسية مركّبة تتفاعل جدليًا مع بنية الدولة ووظائفها ومستويات شرعيتها.

إلا أن مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ أفرزت واقعاً مجتمعياً متشابكاً، تصارعت فيه الهويات الوطنية والفرعية، وتغيّرت فيه أنماط التماسك الاجتماعي، بما انعكس مباشرة على قدرة الدولة العراقية على أداء وظائفها الأساسية، وترسيخ شرعيتها، وبناء مؤسساتها على أسس مستقرة، وفي المقابل، أسهم نمط بناء الدولة ذاته، بما انطوى عليه من خيارات دستورية وسياسات عامة ونماذج حكم، في إعادة تشكيل أنماط الاندماج المجتمعي، إيجاباً وسلباً، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة علاقة جدلية تفاعلية، لا يمكن فهم أحد طرفيها بمعزل عن الآخر. وعلى أساس ذلك، تسعى الدراسة إلى تحليل الاندماج المجتمعي بوصفه مدخلاً بنيوياً في مسارات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، من خلال مقاربة تجمع بين التأصيل المفاهيمي والنظري، والتحليل الجدلي للعلاقة بين الدولة والمجتمع، والتطبيق على الحالة العراقية، وصولاً إلى تشخيص التحديات واقتراح سبل معالجتها.

أولاً_ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى مقاربة الاندماج المجتمعي بوصفه متغيراً بنيوياً في تفسير مسارات بناء الدولة عبر الاعتماد على المنظور الجدلي التفاعلي الذي يربط بين البنى الاجتماعية والأطر السياسية، والمؤسسية، وتطبيق هذا المنظور على الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بما يسهم في تعميق الفهم النظري للعلاقة بين الدولة، والمجتمع، وتقديم إطار تحليلي لمرتكزات، وتحديات الإندماج المجتمعي ومسارات بناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن اقتراح آليات لتعزيزهما.

ثانياً_ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة تحليل العلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة عبر تأصيل المفاهيم والمقاربات النظرية المرتبطة بهما، والكشف عن طبيعة التفاعلات البنيوية المتبادلة بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية، وتطبيق هذا الإطار التحليلي على الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من أجل تفسير انعكاسات أنماط الاندماج المجتمعي على شرعية الدولة وأدائها الوظيفي

واستقرارها المؤسسي، فضلًا عن تشخيص التحديات البنيوية التي تعترض هذه العلاقة والسعي إلى بلورة تصورات تعالج تلك التحديات.

ثالثاً_ إشكالية الدراسة: تطرح الاشكالية سؤال مركزي حول طبيعة العلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة، وكيف تتجسّد هذه العلاقة (الطردية) في مسارات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ لذلك تثير الاشكالية تساؤلات فرعية عدة، وهي:

١. ما مفهوم الاندماج المجتمعي، وما أبعاده ومستوياته ونظرياته التفسيرية؟
٢. ما المقصود ببناء الدولة، وما مستلزماته وجدلياته ومقارباته الرئيسة في الأدبيات السياسية المعاصرة؟
٣. كيف يُسهم الاندماج المجتمعي في مسارات بناء الدولة؟
٤. كيف يؤثر نمط بناء الدولة وخيارات الحكم وإدارة التنوع في تشكيل أنماط الاندماج المجتمعي؟
٥. ما مرتكزات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٦. ما أبرز التحديات التي تواجه الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣؟
٧. ما سبل تعزيز الاندماج المجتمعي ودعم مسارات بناء الدولة في العراق؟

رابعاً_ فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة التي يفترض أن تكون علاقة جدلية تكاملية بعد عام ٢٠٠٣ ، أفرزت تحديات ومشكلات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، انعكست سلبا على مسارات بناء الدولة ، مع أمكانية معالجتها من خلال سياسات ومقاربات شاملة ومتوازنة.

خامساً_ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي في تناول الإطارين المفاهيمي والنظري للاندماج المجتمعي وبناء الدولة، وفي تحليل العلاقة الجدلية بينهما في الأدبيات السياسية والاجتماعية، فضلًا عن توصيف وتحليل واقع هذه العلاقة في الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، كما وظفت الدراسة **منهج التحليل النُظُمي** من خلال مقاربة المدخلات والمخرجات لتحليل كيفية تأثير مدخلات

الاندماج المجتمعي والسياسات العامة ونمط بناء الدولة في مخرجات تتمثل في مستويات الشرعية السياسية والاستقرار المؤسسي وأداء الدولة ووظائفها.

سادساً_ حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة حول جدلية العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ،وبالحدود المكانية بدولة العراق، أما الحدود الزمانية تمثلت بالمدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٥ والرجوع الى مدد سابقة كلما اقتضت الحاجة.

سابعاً_ الدراسات السابقة:

١_ دولة العراق بين الاندماج وأزمة التقسيم بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير تقدمت بها عفاف ظافر هادي إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، ٢٠١٨.

تطرق هذه الرسالة الى إشكالية التماسك الوطني في ظل الانقسامات السياسية والطائفية، مركّزةً على احتمالات التفكك وضعف مؤسسات الدولة، وعلى الرغم من اهميتها، إلا أنها عالجت الموضوع بشكل جزئي، في حين تتميز دراستنا بربطها التحليلي بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة بوصفهما مسارين متداخلين، ضمن إطار يركز على الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٢_ التحليل الجغرافي السياسي لأزمة الاندماج الوطني وأثرها في بناء الدولة، رسالة ماجستير تقدمت بها هبة شاكر عبد الامير إلى مجلس كلية العلوم الانسانية / جامعة المثنى، ٢٠٢٠.

بحثت هذه الرسالة في تأثير العوامل الجغرافية والسياسية على ضعف الاندماج وانعكاسه على بنية الدولة، وعلى الرغم من اهميتها، إلا أنها اتجهت إلى معالجة كل متغير بصورة منفصلة أو ركزت على جانب الأزمة، في حين تتميز دراستنا بأنها تنطلق من تحليل العلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة بوصفهما مسارين متداخلين، وتسعى إلى تقديم إطار تفسيري ومعالجات عملية تجمع بينهما في سياق الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

كما تطرقت العديد من الدراسات إلى آليات إدارة التنوع ، أو التعدد الاجتماعي ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها اتجهت في الغالب إلى معالجة قضايا الاندماج، أو إدارة التنوع، أو بناء الدولة بصورة منفصلة، في حين تتميز دراستنا بأنها تربط بين هذه الأبعاد ضمن إطار تحليلي واحد، يقوم على تفسير العلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة، مع التركيز على تحويل إدارة التنوع من أداة توازن سياسي إلى مدخل فعلي لتعزيز الاندماج المجتمعي في الحالة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

سابعاً_ صعوبة الدراسة: واجهت الدراسة جملة من الصعوبات التي ترتبط بطبيعة موضوعها وتشعب أبعاده، إذ إن تناول العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يقتضي التعامل مع متغيرات سياسية ،وأمنية، واجتماعية، واقتصادية متداخلة، يصعب الفصل بينها تحليلياً، في ظل صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة، ولا سيّما فيما يتعلق بمؤشرات الاندماج المجتمعي ، أو مستوى الثقة بالمؤسسات، نتيجة تباين المصادر ، أو محدودية الإحصاءات الرسمية، ناهيك عن خصوصية الحالة العراقية وما شهدتها من تحولات متسارعة وتداخل في الأدوار بين الفاعلين ، جعلت من عملية التعميم أو القياس أمراً معقداً، فضلاً عن تأثر بعض الأدبيات بطبيعة التوجهات السياسية ، أو الأيديولوجية، مما يتطلب جهداً تحليلياً لمقارنة الآراء واستخلاص النتائج بصورة موضوعية.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فقد سعت الدراسة إلى تجاوزها عبر الاستناد إلى مصادر متنوعة، بهدف تقديم رؤية أقرب إلى الواقع وأكثر توازناً في تفسير العلاقة بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق.

ثامناً_ هيكلية الدراسة:

شملت الدراسة أربعة فصول رئيسة، فضلاً عن خاتمة تضمّنت أهم الاستنتاجات. إذ تطرقنا في الفصل الأول الموسوم بـ "**الإطار المفاهيمي للاندماج المجتمعي وبناء الدولة** "عبر مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول "الإطار المفاهيمي للاندماج المجتمعي"، فيما خُصص المبحث الثاني الى "الإطار المفاهيمي لبناء الدولة."

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "**مدخل تأصيلي للعلاقة الجدلية بين الاندماج المجتمعي وبناء الدولة"**، واشتمل على مبحثين، تناول المبحث الأول "الاندماج المجتمعي كمدخل بنيوي في تعزيز مسارات بناء الدولة"، فيما بحث المبحث الثاني "أثر بناء الدولة في تعزيز الاندماج المجتمعي."

وجاء الفصل الثالث بعنوان "**مرتكزات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣**"، وتضمن مبحثين؛ تناول المبحث الأول "مرتكزات الاندماج المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، فيما خُصص المبحث الثاني لـ "مرتكزات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣."

أما الفصل الرابع فحمل عنوان "**تحديات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل المعالجة**"، واشتمل على مبحثين، تناول المبحث الأول "تحديات الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، فيما عالج المبحث الثاني "سبل تعزيز الاندماج المجتمعي وبناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣."